

# أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو و تداعياتها على الاقتصاد القبرصي

د. غريبي أحمد

[www.ghribi67@yahoo.fr](mailto:www.ghribi67@yahoo.fr)

أ.ركي أحسن

[www.raki.ahcene@yahoo.fr](mailto:www.raki.ahcene@yahoo.fr)

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية

## Résumé:

*Cette feuille de recherche traite la crise des dettes souverainetés de la zone d'euro ou leurs indices, ressources ,et ménagements d'événements pour leurs solutions ,et manières particulières vers la transition de la crise économique chypriote ,et leurs impact sur l'ensemble des changements économiques du pays comme croissance économique ,commerce extérieur ,secteur bancaire finance générale du gouvernement ,et marche d'emploi ,ajoutage de classement fiduciaire de l'états ,autant d'études et les efforts pour traiter la crise.*

*Mots clé: la crise des dettes souverainetés de la zone d' euro, l'économie chypriote, classement fiduciaire, croissance économique.*

## ملخص

تعالج هذه الورقة البحثية أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو من حيث مظاهرها و أسباب حدوثها و التدابير المتخذة قصد احتوائها , و تنطرق بشكل خاص إلى انتقال الأزمة إلى الاقتصاد القبرصي , و انعكاساتها على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية للبلد , مثل النمو الاقتصادي , و التجارة الخارجية , و القطاع المصرفي , و المالية العامة للحكومة , و سوق العمل , إضافة إلى التصنيف الائتماني للدولة , كما تتناول التدابير المبذولة لاحتواء الأزمة .

الكلمات المفتاحية: أزمة الديون السيادية, منطقة الأورو, الاقتصاد القبرصي , التصنيف الائتماني , النمو الاقتصادي .

## مقدمة:

توجت الجهود المبذولة من قبل دول الاتحاد الأوروبي على مدار نصف قرن من الزمن في إنشاء منطقة العملة الأوروبية الموحدة التي كان لها الفضل في تحقيق عدة أهداف لدولها الأعضاء , و من ثم سارعت مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي للانضمام إليها لما توفره من مزايا و تفضيلات فقد كان الأداء الاقتصادي للمنطقة في بدايته مغري لها في الدخول , إلا أنه مع أول أزمة تصيبها بدأت الشكوك تنصب حول مدى اعتبارها كمنطقة عملة مثلى , إذ انتقلت الأزمة إلى الدول الأكثر ضعفا في قطاعاتها الاقتصادية مسببة بذلك تقاوم في أوضاعها المالية .

لقد تركزت أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو انعكاسات مالية و اقتصادية خطيرة على بلدانها الاعضاء سرعان ما انتقلت إلى كل من اسبانيا , البرتغال , ايرلندا , ايطاليا , و اليونان و التي أثرت هذه الاخيرة في الاقتصاد القبرصي نظرا للارتباط الاقتصادي و التجاري و المالي الوثيق بين البلدين .

و على الرغم من كون الأداء الاقتصادي لقبرص قبل عام 2008 اتصف بفترة طويلة من النمو المرتفع وانخفاض البطالة والمالية العامة السليمة , و رغم الركود الاقتصادي في عام 2009 و الذي كان خفيفا عليها مقارنة ببقية منطقة الأورو, إلا أنه بحلول عام 2011 تضررت بنوكها بشدة و أصبحت قبرص عالقة في دوامة سلبية من ضعف مالية الحكومة جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي البطيء والاضطرابات المالية في المنطقة , و من ثم سارعت الدول الفاعلة في المنطقة باتخاذ عدة تدابير قصد احتواء الأزمة . مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ما هي أسباب أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ؟ و ما مدى تأثيرها على الاقتصاد القبرصي؟ و للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتقسيم هذا البحث إلى العناصر الآتية:

- مظاهر أزمة الديون السيادية

- أسباب أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

- إجراءات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الأزمة

- أسباب انتقال الأزمة إلى الاقتصاد القبرصي

- انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد القبرصي

- التدابير المبذولة قصد احتواء الأزمة

أولاً- مظاهر أزمة الديون السيادية:

تعرف الديون السيادية على أنها الديون المترتبة على الحكومة ذات السيادة تكون في شكل سندات تطرح بعملة غير عملتها المحلية غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو الأورو , و تكون موجّهة عادة نحو المستثمرين من خارج الدولة فهي نوع من الاقتراض. و لهذا يجب على الحكومة القدرة على الوفاء بهذه الديون بحيث يكون لها تدفقات نقدية اجنبية مناسبة.

و تعرف أزمة الديون السيادية على أنها فشل الحكومة في خدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي.<sup>1)</sup>

ان أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو تعود اهم اسباب حدوثها إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 , و السياسات التي اتبعت في مواجهة تأثيراتها , حيث اعتمدت الدول الأعضاء على الاقتراض كمصدر لتمويل نفقاتها مما أدى إلى تحقيقها عجزا ماليا زاد من ارتفاع مستويات الديون السيادية في بعضها إلى مستويات عالية , خصوصا منها الدول الضعيفة اقتصاديا مثل اليونان و ايرلندا و البرتغال , و لم تقلح مختلف الإجراءات في طمأنة الأسواق المالية , و أصبحت عام 2013 , و ارتفعت مستويات %منطقة الأورو تعاني من تدني معدلات النمو الاقتصادي حيث سجلت نمو قدره 0.3 العجز في الموازنات المالية الحكومية و ازدادت نسب البطالة من 10.175 عام 2011 إلى 12.302 عام 2013 و نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 88.225 عام 2011 إلى 92.984 عام 2012.<sup>2)</sup>

و هي مؤشرات تقف وراء ضعف الثقة لدى المستثمرين و عزوفهم على شراء السندات الحكومية رغم ارتفاع مستويات أسعار الفائدة عليها , و صدور التقارير حول تردي مؤشرات التصنيف الائتماني لهذه الدول ,مما ادت إلى تآكل الادخار و ضعف القدرة الشرائية للأفراد فيها.

و في ظل غياب النمو الاقتصادي الذي يحركه القطاع الخاص تواصل المنطقة في الركود بفعل خطط التقشف التي أضرت بالإنتاج و الطلب , و انخفاض في إيرادات الحكومات و زيادة رفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي .<sup>(3)</sup>

## ثاني- أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية:

لم تكن مشكلة الدين السيادي ذات أهمية قبل أن تظهر منطقة الأورو و كان في الغالب الحفاظ على القيمة الاسمية للدين بواسطة عدة طرق , و مع ظهور المنطقة احتفظت الدول الأعضاء بالسيطرة على السياسة المالية غير أن نشوب الأزمة المالية كشف عن ضعف في هاته الآلية .و يرجع السبب في الأزمة الى عدة اسباب يمكن ابراز اهمها فيما يلي:

1 - أسباب تتعلق بمنطقة العملة المثلى حيث أن قيام اتحاد نقدي دون اتحاد مالي يمكن أن يعمل تحدي للمنطقة , و قد أشار تقرير "فيرنر" عام 1970 أن الاتحاد النقدي يتطلب أن تكون الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء بين 2 و 5% من الناتج المحلي الإجمالي في الحالات العادية , و من 5 % إلى 7 % في حالة الصدمات الاقتصادية مع توفير أرضية لتقارب الأجور و وقد فشلت التقارير الفنية , و تم جمع ما يكفي من الدعم السياسي لتحقيق الوحدة. و منذ ظهور الأورو كان التنسيق في السياسات المالية ضعيف , و لم يسمح للدول الأعضاء بتحقيق أقصى قدر من فعالية السياسة المالية في إدارة الاقتصاد الكلي, و مع بداية الأزمة لم تكن هناك أداة حقيقية للتعامل مع الصدمات اللامتأثرة الناتجة عن طبيعة الدورات الاقتصادية, و تبين أن عوامل الاستقرار التلقائية على المستوى الوطني غير كافية حيث كانت عملية التشبيط من قبل الدول الأعضاء محدودة و غير كافية.<sup>(1)</sup>

2- الاختلاف في القدرة التنافسية بين دول منطقة الأورو حيث أدى انتهاج سياسة نقدية موحدة بدون سياسة مالية موحدة إلى تكوين منطقة نقدية ذات طابع تنافسي , إضافة الى زيادة ديون قطاع الأسر و انتقال اثر أزمة الرهن العقاري إلى منطقة الأورو .

3- الإنفاق الحكومي المفرط , و حزم الإنقاذ الكبيرة التي قدمت إلى القطاع المالي خلال الأزمة المالية التي حصلت عام 2008, والتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي تلاها.

4 - تقادم الاختلافات في التجارة بين دول أعضاء منطقة الأورو حيث شهدت ألمانيا ديناً عاماً وعجزاً مالياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أفضل من بقية أعضاء منطقة الأورو الأكثر تضرراً , وكانت دول مثل البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا , تشهد عجز في ميزان مدفوعاتها , في حين أن الفائض التجاري الألماني ارتفع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1999 .<sup>(2)</sup>

من الناتج %5- العجز الهيكلي في الميزانيات العامة لدول منطقة الأورو خلال الفترة 1984-1994 حيث قدر ب 3.9 المحلي الإجمالي و هي نسبة تجاوزت ما هو متفق عليه في اتفاقية ماستريخت , ورغم تحسن ميزانياتها خلال الفترة

<sup>(1)</sup> www.iraqfuture.net/0v4/translations/151.../152-IS.pdf ايروين ستيلزر, الأزمة المالية في اليونان.....مأساة أم مهزلة, ترجمة علي الحارس IS.pdf

<sup>(2)</sup> اتحاد المصارف العربية. نشوء أزمة الديون الأوروبية, المستقبل العدد 4379, سنة 2012, ص 8 [www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=52](http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=52)

1995-2007 بفعل الظروف الاقتصادية العالمية الملائمة، إلا أن آثار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة امتدت

من عام 2007 إلى عام 2010.<sup>(1)</sup> إلى دول منطقة الأورو و ارتفعت النسبة إلى 5.2

- 6- عدم مرونة السياسة النقدية للدول الأعضاء بخفض قيمة العملة لأجل زيادة الصادرات و تحسين الميزان التجاري ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع العائدات الضريبية بالقيمة الاسمية ، و خفض قيمة الأصول التي يحتفظ بها بالعملة الأوروبية ، إضافة إلى عدم استطاعتهم العمل بشكل مستقلّ أدت إلى مخاطر أكبر للتخلف عن السداد من تلك التي تواجهها الاقتصادات الخارجة عن منطقة الأورو.<sup>(2)</sup>
- 7- فقدان الثقة في معالجة الأزمة في الأمد القصير حيث توجد حيازات كبيرة للمصارف من سندات اقتصادات ضعيفة. مع شكوك المستثمرين حول إمكانية واضعي السياسات احتواء الأزمة بسرعة.
- 8- تقييم وكالات التصنيف الائتماني مثل "ستاندرذ أند بورز" لتصنيفاتها السيادية على المدى الطويل لدولة من أعضاء منطقة الأورو التي تعاني من الأزمة المالية أدى إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة خصوصا على الدول التي تعاني عسرا ماليا.<sup>(3)</sup>

### ثالثا- إجراءات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الأزمة:

قام الاتحاد الأوروبي بعدة إجراءات قصد احتواء الأزمة كان منها ما يلي :

1 - إنشاء مرفق الاستقرار المالي الأوروبي للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تقديم المساعدة المالية لدول منطقة الأورو التي تواجه صعوبات مالية ، وإعادة رسملة المصارف أو شراء الديون السيادية. 2 . إنشاء آلية الاستقرار المالي الأوروبي من قبل الاتحاد الأوروبي للتمويل في حالات الطوارئ يعتمد على الأموال التي تم جمعها في الأسواق المالية والمضمونة من قبل المفوضية الأوروبية باستخدام موازنة الاتحاد الأوروبي كضمان. 3 . اتفاق بروكسل في 2011 على شطب 50 % من الديون السيادية اليونانية لدى المصارف ، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف (نحو 1 تريليون أورو) في صناديق إنقاذ لدى مرفق الاستقرار المالي الأوروبي ، وزيادة المستوى الإلزامي لرسملة المصرف إلى 9% ضمن الاتحاد الأوروبي ، ومجموعة من الالتزامات من إيطاليا لاتخاذ تدابير للحد من ديونها. كذلك جرى التعهد بمبلغ بقيمة 35 مليار أورو للتخفيف من الخسائر التي قد تتعرض لمصارف الأوروبية.<sup>(1)</sup>

وفي اجتماع عقد بتاريخ 21/20 شباط 2012، وافقت المجموعة الأوروبية مع صندوق النقد الدولي ومعهد التمويل الدولي على الشروط النهائية لخطة الإنقاذ الثانية بقيمة 130 مليار أورو ، ووافق المقرضون على زيادة الاقتطاع في القيمة الاسمية من 50 % إلى 53,5 % . كما وافقت دول الاتحاد الأوروبي على خفض رجعي إضافي لمعدلات الفائدة للقرض اليوناني ، إضافة إلى ذلك التزمت حكومات الدول الأعضاء التي تملك فيها المصارف المركزية سندات حكومية يونانية أن تنقل إلى اليونان مبلغ يساوي أي دخل مستقبلي حتى عام 2020 ، كل هذا من شأنه خفض ديون اليونان إلى 120,5 % من الناتج المحلي الإجمالي .

(1) أوكيل نسيمه، بوكساني رشيد، مصيبح احمد، الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها و انتشارها: و الدور الذي لعبته الأسواق المالية و

وكالات التصنيف الائتماني فيها .بحوث اقتصادية العددان 61-26 شتاء ربيع 2013، ص 12.

#### رابعاً - أسباب انتقال الأزمة إلى الاقتصاد القبرصي :

يعتبر الاقتصاد القبرصي اقتصاد مفتوح على الخارج معرض لمخاطر الأزمات الدولية، يستند أساساً على القطاع ، و قد شهد طفرة حقيقية في % من الناتج المحلي الإجمالي و على القطاع السياحي بنسبة 18% الخدمي بنسبة 76 من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. <sup>(2)</sup> % الأعمال التجارية و كانت بشكل كبير في القطاع المالي الذي أصبح يمثل 30 بقطاعين أساسيين هما الخدمات المالية والسياحة ، لذلك تم منح مزايا ضريبية تتمثل أما النمو الاقتصادي فكان مدفوع جذبت الكثير % في إعفاءات ضريبية على الإتاوات و الفوائد و الأرباح ، إذ بلغ معدل الضريبة على أرباح الشركات 10 من رؤوس الأموال من الخارج لا علاقة لها بالإمكانات الاقتصادية الحقيقية للبلد. <sup>(3)</sup> و بسبب هذه السيولة المالية الكبيرة أهملت قبرص تنفيذ الإصلاحات وتجديد المؤسسات ما أوصلهم في النهاية إلى هذا الوضع المتردي.

ان من أسباب تأثر قبرص بالأزمة حصولها على قروض بمعدل فائدة منخفض نتيجة انضمامها في الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي ، إضافة إلى قيامها بتخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع النقدية بالأورو ، و على العملات الأجنبية بنسبة 70-75

كما ساعدت زيادة الودائع لغير المقيمين ، و القيام بسياسة مالية توسعية ، و زيادة الاقتراض إذ بلغت ديون القطاع من الناتج المحلي الإجمالي % عام 2011، مقارنة بعام 2000 و التي بلغت 185 الخاص 30 من الناتج المحلي الإجمالي إلى وقوعها في أزمة مالية. <sup>(1)</sup> و الجدول التالي يوضح ديون القطاع الخاص في قبرص .

#### جدول رقم(1)

#### ديون القطاع الخاص في قبرص 2001-2011

2011	2001	نسبة الاستدانة (% من إجمالي الناتج المحلي)
%159	%90	ديون الأسر
%132	%90	ديون الشركات

Source: [Jean-François Humbert](http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html), Chypre et la crise de la zone euro, rapport d'information commission des affaires européennes, <http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html>.

يظهر من الجدول تأثر قبرص بديون الأسر و الشركات ، حيث جذبت البنوك القبرصية مليارات الدولارات بفضل الضرائب المتدنية ذو معدلات الفائدة المغرية والتنظيمات المرنة ، و كان القطاع المصرفي هو المستفيد الرئيسي من التوسع في الائتمان و توليد ظاهرة الفقاعة ، فقد جرى توسيع النظام المصرفي بضمان الودائع على المستوى الوطني بشكل كبير نسبة إلى حجم اقتصاد البلد الذي كان لها الأثر الأكبر في تضخم النظام المصرفي القبرصي ، و أصبح يعادل نحو ثمانية أضعاف حجم الاقتصاد المحلي. <sup>(2)</sup> و الجدول التالي يبين ذلك.

## جدول رقم (2)

حجم القطاع البنكي في منطقة الأورو نسبة من الميزانية العامة جانفي 2013

الدولة	% القطاع البنكي من الميزانية	الدولة	% القطاع البنكي من الميزانية	الدولة	% القطاع البنكي من الميزانية	الدولة	% القطاع البنكي من الميزانية
لوكسمبورغ	217	فرنسا	420	ألمانيا	307	اليونان	224
مالطا	790	اسبانيا	335	فيلندا	295	سلوفينيا	143
قبرص	707	البرتغال	334	بلجيكا	286	ستونيا	112
ايرلندا	706	النمسا	310	ايطاليا	268	سلوفاكيا	84
منطقة الأورو	346						

Source; Olivier Berruyer; Le Chemin de Croix Européen .d après BCE Eurostat .www.les-crisis.fr

يظهر من الجدول أن قبرص نمت فيها حجم القطاع البنكي نسبة إلى الميزانية ب 707% بأكثر نسبة بعد مالطا , و هي تحتاج إلى نحو 17.5 مليار أورو لإعادة تمويل ديونها بحلول عام 2016 , يضاف هذا المبلغ إلى إعادة رسملة القطاع المصرفي حتى يمكنها من دفع أجور موظفيها و المتقاعدين نهاية عام 2013 .

### خامسا- انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد القبرصي

لا تختلف الصعوبات الاقتصادية التي تواجه قبرص عن تلك الموجودة في كل من ايرلندا و اسبانيا فقد زادت الأزمة نتيجة انكشافها على الخارج و اعتمادها على الأنشطة المالية المتقدمة , فالأزمة المصرفية و العديد من المشاكل الهيكلية و تباطؤ النمو منذ عام 2009 , و الذي يرجع جزئيا إلى انفجار فقاعة الإسكان و ارتباط اقتصادها باليونان إلى حد كبير , كلها عوامل أدت إلى صعوبة معالجة وضع الميزانية العامة لدولة, و يمكن إبراز أهم الآثار السلبية لأزمة الديون السيادية الأوروبية فيما يلي:

#### 1- تباطؤ في النمو الاقتصادي:

من أجل انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 و إلى منطقة الأورو عام 2008 قامت بضبط , و اعتمد % أوضاعه المالية بحيث نمت الناتج المحلي الإجمالي له بين الفترة 2000-2008 بمتوسط سنوي قدره 4 في الأساس على نسبة كبيرة من الائتمان , و ارتفاع كبير في الدخل الحقيقي , و الاستثمار الأجنبي , إضافة إلى الاستثمار المرتفع في القطاع العقاري و المصرفي.<sup>(1)</sup> و الجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية للدولة .

جدول رقم (3)

بعض المؤشرات الاقتصادية لقبص 2006-2013

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدين الحكومي الصافي إلى ن.م.!	65.44	58.79	48.89	58.53	61.33	71.068	86.205
\$ن.م.! م	18.42	21.77	25.25	23.47	23.09	25.016	23.006
معدل النمو	3.14	5.09	3.58	-1.75	1.30	0.35	-2.42
الميزان التجاري	-1.28	-2.56	-3.94	-2.51	-2.27	-1.181	-1.125
معدل البطالة	4.66	4.025	3.775	5.558	6.425	7.933	12.12
مجمل الاستثمارات من ن.م.!	20.50	21.68	23.33	19.63	19.73	17.303	13.476

**Source :** The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2013, [http:// www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/ weodata /index.aspx](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/weodata/index.aspx)

دخل الاقتصاد القبرصي في ركود وانكمش بنسبة 1.67% عام 2009، نتيجة الانخفاض الكبير في السياحة وقطاعات الشحن الذي تسبب في ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي بين عامي 2010 و 2012، و فشلت الدولة في الوصول إلى مستويات ما قبل عام 2009، وانخفضت قيمة العقارات التجارية بنسبة 30% تقريبا كما ارتفعت إقروض المتعثرة إلى 6.1% في عام 2011، إضافة إلى زيادة الضغط على النظام المصرفي<sup>(2)</sup>. إن ارتفاع كل من الدين الحكومي و وديون الشركات و الأسر شكلت كلها عائقا أمام النمو الاقتصادي ، حال دون وصولها إلى أسواق رأس المال لإعادة تمويل ديونها لأكثر من سنة.

## 2- على مستوى القطاع المصرفي:

أدى قيام البنوك القبرصية بتقديم قروض للحكومة اليونانية وقطاع أعمالها دون وجود مبرر اقتصادي إلى وقوعها في أزمة مالية، حيث اقتضت عملية إعادة هيكلة الديون اليونانية تخفيض ديون قبرص، و إجبار دائني اليونان التنازل عن جانب من ديونهم مما أدى إلى أزمة سيولة للبنوك القبرصية تقدر أنها تحتاج إلى حوالي 17 مليار دولار ما يفوق 50% من ناتجها المحلي، و من خلال هذا الجدول يوضح تعرض البنوك القبرصية لمخاطر أزمة الديون اليونانية.

جدول رقم(4)

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		الودائع كنسبة مئوية		مليار أورو		
الشركات التابعة الأجنبية	البنوك القبرصية	الشركات التابعة الأجنبية	البنوك القبرصية	الشركات التابعة الأجنبية		
0	12.6	0	1.5	0		
5.5	1.7	3.9	0.2	1		
0	126	0	14.9	0	البنوك القبرصية	
5.5	140.3	3.9	16.6	1	2.2	السندات الحكومية اليونانية
					0.3	سندات البنوك اليونانية

تعرض البنوك القبرصية للديون اليونانية

Source: [Jean-François Humbert](http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html), Chypre et la crise de la zone euro, rapport d'information *commission des affaires européennes*, <http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html>

إن مبالغ الموازنة للمصارف القبرصية تعادل تسع مرات قيمة الإنتاج الاقتصادي للبلاد في السنة الواحدة حيث تمثل موجودات البنك القبرصي حوالي 190% من الناتج المحلي الإجمالي، و تمثل الودائع المصرفية لثلاث بنوك في البلاد نسبة 59.8% من إجمالي الودائع في قبرص، حيث تمثل 194 مليار أورو في بنك قبرص و 17.7 مليار لبنك "ليكي" و 6.5 مليار أورو لبنك "هيلينية".

لقد كان تأثير قبرص بالأزمة أقل حدة من باقي دول منطقة الأورو عام 2012، و لكن بسبب علاقاتها المالية القوية مع اليونان حيث تعتبر قبرص حاملا كبيرا لسنداتها الحكومية و سندات شركاتها، لذلك كان الانخفاض الحاد في قيمة تلك الأصول له تأثير سلبي شديد في البنوك القبرصية مما جعل من الصعب على الحكومة القبرصية تمويل عملية الإنقاذ من الأسواق المالية لارتفاع معدل الفائدة على دينها الحكومي. (1)

لقد قامت الحكومة باقتطاعات من الموازنة والقيام بعمليات خصخصة شملت تصفية ثاني أكبر مصرف في البلاد "لايكي" وإعادة هيكلة المصرف الأول "بنك أوف سايبيرس"، مما ألحق بالمودين خسائر تتراوح بين 47,5 و 100% من مدخراتهم التي تفوق 100 ألف أورو (2)، و بما أن النظام المصرفي غير مستقر في الوقت الحاضر فقد فرضت قيود كبيرة على حركة المدفوعات و رأس المال في جميع بنوك قبرص.

و عند عجز الحكومة اليونانية عن السداد وتقرر في إطار الحل الأوروبي تخفيض قيمة هذه السندات والديون الأخرى ، أصبحت المصارف القبرصية في طريق الإفلاس ، مما اضطر بالحكومة إلى اللجوء إلى شركائها في منطقة الأورو.

إن البنوك القبرصية ستتأثر مستقبلاً بفعل الضرائب المفروضة على عملائها و يكون من الصعب اجتذاب المودعين بعد أن أصبحت ودائعهم عرضة لمصادرة جزء منها , كما أن النظام المصرفي قد أصبح عرضة لشكوك و عدم الثقة .<sup>(3)</sup>

### الآثار على أوضاع المالية العامة:

واجهت قبرص ارتفاع الدين و زيادة انكماش اقتصادها و تأثير ذلك على بقائها ضمن مجموعة منطقة الأورو, وسارعت إلى فرض ضريبة استثنائية تصل إلى 9.9 % على جميع الودائع المصرفية الشخصية والمؤسسية , كجزء من خطة التقشف الاقتصادي من أجل الحصول على قرض بقيمة 10 مليارات أورو لإنقاذها من الإفلاس , وعلى الرغم من التطلعات الإيجابية لاحتواء آثار الأزمة القبرصية إلا أن تلك الإجراءات الضريبية أثرت سلباً في القطاع المصرفي القبرصي والأوروبي القائم بالدرجة الأولى على ثقة المودعين والمستثمرين على السواء, كما أن الإدارة الضريبية غير فعالة إضافة إلى التهرب الضريبي و التكاليف المرتبطة بتحصيل الإيرادات , و الجدول التالي يوضح نسبة الدين العام و ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

### جدول رقم (5)

الدين العام و ميزانية الحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لقبرص

السنوات	2008	2009	2010	2011
الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	48.9	58.5	61.5	71.6
ميزانية الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.9	6.1 -	5.3 -	6.3 -

**Source:** The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2013, [http:// www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/ weodata /index.aspx](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/weodata/index.aspx)

من الجدول نلاحظ ارتفاع في الدين الحكومي و تقدر نسبة الديون السيادية لقبرص نحو 85% من ناتجها المحلي بنهاية عام 2012, و سيزداد على منح قبرص قروض إلى رفع نسبة ديونها إلى أكثر من 140% من الناتج المحلي الإجمالي.

و تقوم قبرص بخفض النفقات بـ 10% وفاءً بالشروط الصارمة المفروضة عليها مقابل حصولها على خطة إنقاذ دولية , إن تخفيض حجم النفقات دون الأخذ في الاعتبار تسديد فوائد الديون سيبلغ 6.22 مليار أورو في 2014, مقابل 5.59 مليار عام 2013, و تعكس هذه الموازنة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها , و في حين تقوم الأسر والمؤسسات بخفض نفقاتها يجب على الدولة ان تقوم بالمثل.

### 4- الآثار على الميزان التجاري:

لازال الاقتصاد القبرصي اقتصاد مفتوح على الخارج يتصف بالاعتماد القوي على الواردات, حيث يظهر أن أكبر و % و بريطانيا ب 8.2% و ألمانيا بنسبة 8.4% الشركاء التجاريين له من جانب المصدرين هم اليونان بنسبة 22.1 % . ألمانيا 8.3% و إيطاليا ب 8.9% بريطانيا ب 9.3% أكبر الموردين الرئيسيين اليونان ب 19

لقد سجل ميزانها التجاري عجزا مستمرا خلال عدة سنوات ماضية كما يظهره الجدول رقم(3) ووصل إلى أكبر عجز بنسبة 3.94% سنة 2008، و لقد أدت زيادة تكلفة اليد العاملة إلى أكثر من 20% من المتوسط في دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2000 إلى فقدان القدرة التنافسية للشركات القبرصية المتعثرة مع ارتفاع ديونها .

كما أن فرض ضرائب على الودائع بمصارف قبرص يجعلها أقل تنافسية على جذب الاستثمارات مما يعطي للدول الأخرى المنافسة مثل الولايات المتحدة و الدول الآسيوية ميزة تنافسية إضافية.

**5- تخفيض التصنيف الائتماني لقبرص :**

مارست وكالات التصنيف الائتماني دورها السلبي في زيادة حدة الأزمة حيث قامت بتخفيض التصنيف الائتماني للدول الحكومية لدول منطقة الأورو خصوصا الواقعة في العجز عن سداد مستحقاتها ، و ارتفعت بذلك أسعار الفائدة على سندات إضافة إلى وجود صعوبة في التمويل اللازم في ظل المضاربة .و يعتبر التأثير الكبير الذي أحدثته الوكالات كان في جانفي 2012 عند قيامها بتخفيض تصنيفها لدول منها. و الجدول التالي يوضح ذلك.

#### جدول رقم (6)

#### التصنيف الائتماني الممنوح من طرف وكالات التصنيف الائتماني عام 2012

فيتش	موديز	ستاندرد اند بورز	
BB	BAa	BB	قبرص
CCC	CAA	CCC	اليونانية
BB	BAa	BB	البرتغالية

**المصدر :** أوكيل نسيمه، بوكساني رشيد، مصيبيح احمد، الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها و انتشارها: الدور الذي لعبته الأسواق المالية و وكالات التصنيف الائتماني فيها ،بحوث اقتصادية العددان 61-26 شتاء ربيع 2013، ص 16.

و يرجع هذا التخفيض جزئيا إلى انفجار فقاعة الإسكان العقاري حيث سمحت لسنوات الممارسة الخطرة الائتمان العقاري ومنح الرهن العقاري من قبل البنوك، لقد سارت البنوك القبرصية بقدر كبير لمنح قروض للمشتريين دون معرفة وضعيتهم المالية ،و بالتالي قامت وكالات التصنيف بتخفيض تصنيف قبرص على خلفية تزايد الديون السيئة ما يؤدي % للقطاع المصرفي لها إلى تصنيفها على أعتاب الإفلاس ، و قدرت موديز احتمال إفلاس قبرص بنسبة 50 إلى احتمال خروجها من منطقة الأورو ، حيث أنها لم تستطع الاقتراض من أسواق المال الدولية لمدة سنة و نصف (1).

#### الآثار على سوق العمل القبرصي: يواجه سوق العمل القبرصي صعوبات بسبب عدم وجود فرص عمل و ارتفاع

معدلات البطالة خصوصا لدى الشباب الخرجين لعدم التطابق بين المهارات و فرص العمل، إضافة إلى وجود تفاوتات كبيرة بين الرجل و المرأة في كل من عملية التوظيف و الأجور مع وجود عدد محدود من الوظائف المرنة، و ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية. (1) و بالنظر إلى شريحة العمر فإن الخريجين من الشباب هم القسم الأكبر من المشكلة.

من القوة العاملة عام 1995 ارتفع إلى % إضافة إلى ذلك ارتفاع تكاليف القطاع العام حيث كان يوظف ما يمثل 33 عام 2013 من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن وفي ظل الركود الاقتصادي تواصل البطالة الارتفاع وانتقلت النسبة %48 لمن نقل أعمارهم عن 35 عاما)، ومن % في الربع الثالث من 2013 (38.5 % في 2012 إلى 16.2 % من 11.8 ، %، ومع أنها لا تزال بعيدة عنها في اليونان التي تجاوزت فيها هذه النسبة %27 المتوقع أن ترتفع النسبة العامة إلى 19، إلا أنه لا يزال من الصعب تقبلها في مجتمع كانت فيه فكرة البطالة حتى 2008 غير مطروحة .

### سادسا- التدابير المبذولة قصد احتواء الأزمة:

يحقق الاقتصاد القبرصي 18 مليار أورو سنويا، ما يعادل 0,15% مما تحققه سنويا منطقة الأورو، وقد يبدو سهولة مساعدتها في الخروج من أزمته المالية لاسيما أنها بحاجة إلى 17 مليار أورو حتى تخرج من أزمته المالية لكن هذا المبلغ يقارب قيمة الناتج المحلي لها حيث يؤدي إلى رفع ديونها إلى نسبة 180 . % .

قامت قبرص لغرض إعادة تمويل ديونها لأكثر من سنة بطلب الحصول على مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي في جوان 2013، لعدم قدرتها الاقتراض من أسواق رأس المال، ورغم أن وزنها في المنطقة لا يتعدى 2% إلا أنها تكشف حجم الصعوبات في القطاع المصرفي الأوروبي الذي نجم عن مشاركة عدد كبير من الدول في تكوين الفقاعة العقارية.

لقد تعهدت "الترويكا" بتقديم 10 مليار أورو بنسبة فائدة قدرها 2.5% وتقوم الحكومة القبرصية بتوفير 7 مليار أورو داخليا عن طريق خفض الميزانية و تبني خطط نقدية تتضمن تخفيض رواتب العاملين في القطاع الحكومي بنسب تتراوح بين 20-25%، وإصدار سندات حكومية بمقدار 4.5 مليار أورو، والقيام بخصخصة بعض مؤسسات القطاع العام إضافة إلى بيع 400 مليون أورو من احتياطي الذهب<sup>(2)</sup>.

و بنسبة % لقد تم اعتماد خطتين للتشغيل الأولى في ربيع عام 2012 خفض عدد العاملين بحوالي 10 على % على دخل الموظفين، و خفض في الرعاية الاجتماعية، و الثانية في ديسمبر 2012 بفرض ضريبة ب 9% 2.5 إلى %، و رفع ضرائب القيمة المضافة من 15% إلى 3.5% بعض القروض، و فرض ضرائب على الأجور من 0.5، إضافة إلى زيادة الضريبة على الدفاع الوطني، وهذا من أجل تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام 2014، وخفض 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.<sup>(2)</sup> و مع ذلك فإن هذه الإجراءات لا تزال غير كافية، % الدين العام إلى 65.4 كما أن التدابير المتخذة من قبل الحكومة لا تعتبر طموحة بما فيها الكفاية.

### الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة نجد أن قبرص مثقلة بالديون الناتجة عن العجز المستمر في ميزانياتها و برامج الإنقاذ للنظام المصرفي، حيث تفوق الديون الحدود المتفق عليها في معاهدة "ماستريخت" مما دفع بالبنوك إلى رفع معدلات الفائدة و علاوات المخاطر، أدى إلى ازدياد العجز في تسديد الديون و صعوبة إيجاد مقرضين، إضافة إلى الدور السلبي الذي قامت به كل من الأسواق المالية و وكالات التصنيف الائتماني. و يمكن مما سبق تقديم التوصيات التالية:

- 1- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد و الحاجة إلى حرية انتقال العمالة و توجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية ذات النمو المرتفع مع التركيز على عنصر الشباب ,والعمل على زيادة سن التقاعد القانوني .
- 2- إزالة الحواجز غير المبررة في قطاع الخدمات و خاصة السياحة .
- 3- العمل على تعزيز الأحكام التنظيمية للحد من تعرض القطاع المالي للصدمات الخارجية .
- 4- يمكن تخفيض حدة الأزمة من خلال زيادة الصادرات و التغلب على عبء الديون .,إذا الديون استخدمت في الاستثمارات التي من شأنها خلق فرص العمل و تحسين النمو الاقتصادي بأن ينمو بوتيرة أسرع من ديونها .
- 5- العمل على تمويل القطاع العقاري ,و اتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة مرونة النظام المالي إزاء تعرضه للزمات المصرفية .

## المراجع:

### 1-المراجع باللغة العربية:

- 1- أوكيل نسيمه, بوكساني رشيد, مصيبح احمد, الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها و انتشارها: و الدور الذي لعبته الأسواق المالية و وكالات التصنيف الائتماني فيها ,بحوث اقتصادية العددان 61-26 شتاء ربيع 2013 .
- 2- ايروين ستيلزر, الأزمة المالية في اليونان.....مأساة أم مهزلة, ترجمة علي الحارس  
[www.iraqfuture.net/0v4/translations/151.../152-IS.pdf](http://www.iraqfuture.net/0v4/translations/151.../152-IS.pdf)
- 3- عبد الله حمودة, أزمة قبرص الاقتصادية, آفاق المستقبل العدد 19, سبتمبر 2013  
[www.abudhabienv.ae/permalink/5265.htm](http://www.abudhabienv.ae/permalink/5265.htm)
- 4- [عبد العزيز العويشق](#), أزمة قبرص والتداعيات الإقليمية 2 أبريل 2013م  
[www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=16149](http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=16149)
- 5- عبد اللطيف درويش, اليورو في مواجهة التحديات, تقرير مركز الجزيرة للدراسات, أوت 2012  
[studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012812102556783756.htm](http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012812102556783756.htm)

6- فاطمة الزهراء رقايقية، أزمة الديون السيادية الأوروبية و آليات التعامل معها, مجلة المستقبل العربي العدد 408  
21013, ص 126, www.caus.org.lb

7- محمد إبراهيم السقا, قبرص الخطر القادم في منطقة الأورو

[www.aleqt.com/2013/02/01/article\\_728888.html](http://www.aleqt.com/2013/02/01/article_728888.html)

2-المراجع باللغة الأجنبية:

1- The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2013, [http:// www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/ weodata /index.aspx](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/weodata/index.aspx).

2-[Le référendum sur le Traité établissant une Constitution pour l'Europe](http://www.chd.lu/wps/wcm/connect/.../referendum2005.pdf?MOD=AJPERES)  
[www.chd.lu/wps/wcm/connect/.../referendum2005.pdf?MOD=AJPERES](http://www.chd.lu/wps/wcm/connect/.../referendum2005.pdf?MOD=AJPERES)

3-[Chypre et la crise de la zone euro](http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html)  
[//www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html](http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html)

4-Malis Avaro ,Henri Sterdyniak, banking union: A solution to the euro zone crisis? WORKING PAPER OFCE 20-2013.Septembre 2013.P.w

5- Olivier Berruyer, Le Chemin de Croix Européen ,d après BCE Eurostat  
[www.les-crises.fr/chemin-de-croix-europeen](http://www.les-crises.fr/chemin-de-croix-europeen)

6- [Jean-François HUMBERT](http://www.les-crises.fr/chemin-de-croix-europeen), Chypre et la crise de la zone euro, rapport d'information *commission des affaires européennes*, 29 mars 2014.

7-Jodi Beggs, The Cyprus Financial Crisis ,Economics.about.com.

Focus business services ,Cyprus and European Banking and Financial crisis ,www .fbscyprus.com/.../Cyprus/pdf

8- Sébastien Richard , *la zone euro au révélateur chypriote ,fondation robert Schuman ,Policy Paper Question D Europe ,n 273,8 avril 2013,P2*.[www.robert-schuman.eu](http://www.robert-schuman.eu).

9- Wikipedia, Cypriot financial crisis, [www.en.wikipedia.org/wiki/2012-13,Cypriot\\_financial\\_crisi](http://www.en.wikipedia.org/wiki/2012-13,Cypriot_financial_crisi)

## الهوامش

1-[www.wikipidia.com](http://www.wikipidia.com)السيادية,

2-The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook <sup>(1)</sup> Database 2013, [http:// www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/ weodata /index.aspx](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/weodata/index.aspx)

(3)- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية, المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد السنوي 2011, العدد 28, سنة 2012, ص 3-4  
[www.mas.ps](http://www.mas.ps)

(1) ايروين ستيلزر, الأزمة المالية في اليونان.....مأساة أم مهزلة, ترجمة علي الحارس  
[www.iraqfuture.net/0v4/translations/151.../152-IS.pdf](http://www.iraqfuture.net/0v4/translations/151.../152-IS.pdf)

(2) اتحاد المصارف العربية, نشوء أزمة الديون الأوروبية, المستقبل العدد 4379, سنة 2012, ص 8

[www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=52](http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=52)

(1) أوكيل نسيمه, بوكساني رشيد, مصباح احمد, الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها و انتشارها:و الدور الذي لعبته الأسواق المالية و وكالات التصنيف الائتماني فيها ,بحوث اقتصادية العددان 61-26 شتاء ربيع 2013, ص 12.

[Jean-François Humbert](#), Chypre et la crise de la zone euro, rapport d'information<sup>(2)</sup> *commission des affaires européennes*, <http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html>

Sébastien Richard, *la zone euro au révélateur chypriote*, fondation robert Schuman<sup>(3)</sup>, Policy Paper Question D Europe, n 273,8 avril 2013,P2. [www.robert-schuman.eu](http://www.robert-schuman.eu) -.

[Jean-François Humbert](#), Chypre et la crise de la zone euro ,  
<http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html>..

[Jean-François Humbert](#), Chypre et la crise de la zone euro , (1)

(2) – عبد الله حمودة, أزمة قبرص الاقتصادية، آفاق المستقبل العدد 19، سبتمبر 2013، ص 22

Malis Avaro ,Henri Sterdyniak, banking union: A solution to the euro zone crisis -  
WORKING PAPER OFCE 20-2013.Septembre 2013.P3

1-Chypre et la crise de la zone euro. [//www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html](http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html)

2-Wikipedia , crisis financial Cypriot (2)

, [www.en.wikipedia.org/wiki/2012-13\\_Cypriot\\_financial\\_crisis](http://www.en.wikipedia.org/wiki/2012-13_Cypriot_financial_crisis)

Jodi Beggs, The Cyprus Financial Crisis ,[www.Economics.about.com](http://www.Economics.about.com). (1)

Focus business services ,Cyprus and European Banking and Financial crisis<sup>(2)</sup>

,[www.fbscopyrus.com/.../Cyprus/pdf](http://www.fbscopyrus.com/.../Cyprus/pdf)

(3) [عبد العزيز العويشقي](#), أزمة قبرص والتداعيات الإقليمية 2 أبريل 2013

[www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=16149](http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=16149)

(1) محمد إبراهيم السقا، قبرص الخطر القادم في منطقة الأورو ، الاقتصادية الإلكترونية، 2013/02/1.

[www.aleqt.com/2013/02/01/article\\_728888.html](http://www.aleqt.com/2013/02/01/article_728888.html)

[Jean-François Humbert](#), Chypre et la crise de la zone euro, (1)

<http://www.senat.fr/bureauvirtuel/index.html>

(2) عبد الله حمودة, مرجع سابق , ص 24.